المشروع التعادلي المتجدد لحزب الاستقلال
حول النموذج التنموي الجديد

النموذج التعادلي للتنمية البشرية المستدامة

الجمعة ، 4 جمادى الأولى 1440 الموافق 11 يناير 2019

بسم الله الرحمان الرحيم

تقديم

يَعتبر حزب الاستقلال أن التأسيس لنموذج تنموي جديد استجابة لدعوة جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه لافتتاح الدورة البرلمانية لسنة 2017 ، هو لحظة إصلاحية مفصلية في مسار تطور المملكة المغربية الذي تجلى في الاختيارات الاستراتيجية التصحيحية والتأسيسية وفي مقدمتها دستور 2011 وكذا مبادرة هيئة الإنصاف والمصالحة ، والجهوية المتقدمة ، وغيرها من أوراش الإصلاحات الكبرى عميقة الدلالات ومتعددة الأبعاد التي ميزت العهد الجديد ، كما ينوه الحزب بالمقاربة التشاركية المعتمدة في صياغته .

إن حزب الاستقلال ومنذ إصداره لوثيقة المطالبة بالاستقلال سنة 1944 ، والتي تضمنت إلى جانب المطالبة بالاستقلال ، إقرار الديمقراطية ببلادنا في ظل الملكية الدستورية وهو يستحضر نضاله الطويل من أجل إخراج البلاد من حالة اللادستور إلى عهد الدستور ، وما تلا ذلك من كفاح متواصل من أجل تكريس الديمقراطية ودولة الحق والقانون ، ليجدد التأكيد اليوم على أن الإصلاحات السياسية والديمقراطية والمؤسساتية ينبغي أن تكون المدخل الأساسي لمشروع النموذج التنموي الجديد ، وذلك بهدف التثبيت النهائي للمسار الديمقراطي ، والقطع مع مظاهر وتجليات حالة التردد والغموض ، كما يَعتبر أنه لا تنمية بدون ديمقراطية حقة .

إن حزب الاستقلال وهو يستحضر إرثه النضالي الوطني الذي يمتد إلى أكثر من 80 سنة سواء إبان فترة الحماية ، أو مساهمته في بناء أسس الدولة المغربية العصرية ، وكفاحه من أجل توطيد الديمقراطية ، وتثبيت الحريات العامة وحقوق الإنسان تحت قيادة العرش العلوي المجيد ، لضمان ارتقاء الشعب المغربي وتوفير الكرامة والعيش اللائق للمواطنات والمواطنين ، ليعتز اليوم بالمساهمة في هذا الإنجاز المتميز والواعد على مسار تطور بلادنا .

ونعتبر في حزب الاستقلال أن صياغة هذا النموذج لا ينحصر ، فقط ، في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، أو اقتراح تدابير وإجراءات للإصلاح لتجاوز معوقات النموذج ، الحالي الذي بلغ مداه ، بل إن الرهان يتعداه إلى صياغة الاختيارات والتوجهات الكبرى التي تؤسس في الحقيقة لمشروع مجتمعي متجدد وشامل ، متشبث بثوابته الدستورية الجامعة للأمة المغربية ، وبأفقه التحديثي العام والمتفاعل في نفس الوقت مع ما يشهده العالم من حولنا من تحولات متسارعة إقليميا وقاريا ودوليا .

لذلك ، فإن المشروع التعادلي المتجدد الذي نقترحه بشأن النموذج التنموي الجديد ، يعتبر مشروعا مؤطرا بثوابت الحزب وبمرجعياته الفكرية والسياسية ورؤيته لقضايا الدولة والمجتمع ، خصوصا بضامين ومقاصد وثيقة التعادلية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذا منظومة القيم التي آمن بها ودافع عنها الحزب انطلاقا من التعاليم الإسلامية السمحة الراسخة والمتفتحة والمتجددة والمتفاعلة مع قضايا العصر المستجدة لكسب رهانات الحاضر وربح تحديات المستقبل .

كما أن هذا المشروع يستوعب الإنسية المغربية بمختلف روافدها المتنوعة والمتجانسة والمتكاملة العربية والأمازيغية والإفريقية والمتوسطية ، ويأخذ بعين الاعتبار رهانات تحصين الهوية والوحدة الوطنية وتقوية روابط الانتماء للوطن وتجذير

روح المواطنة ، في إطار غنى التنوع الثقافي والتعدد اللغوي ، وحماية المجتمع من النعرات القبلية والمناطقية وخطابات التفرقة ، ومن بعض المحاولات اليائسة التي تستهدف ثوابت وقيم الأمة المغربية .

كما أن هذا المشروع يستحضر ورش إصلاح هياكل الدولة ، وتثبيت الجهوية المتقدمة وإعادة صياغة العلاقات بين الدولة وباقي وحداتها المؤسساتية المنتخبة ، في إطار التكامل والتضامن بين الجهات ، وتقوية اللامركزية .

وبذلك تكون صياغتنا لمشروع حزبنا حول النموذج التنموي جاءت وفق مقاربة شمولية تستحضر البعدين الاجتماعي والمجالي باعتبار النهوض بهما ينبغي أن يكون غاية كل السياسات العمومية ، مستنيرين بمقولة الزعيم علال الفاسي في كتابه النقد الذاتي : « إن التفكير شموليا هو أن نستحضر أثناء اهتمامنا بعمل ما جميع أجزاء البلاد ، وعناصر الأمة . إنه أن ننظر إلى وطننا ككل لا يقبل التصور إلا كاملا ، وإلى النفع كخير لا يمكن تحقيقه إلا شاملا .»

إن مشروع حزب الاستقلال حول النموذج التنموي الذي نقترحه واضح الهوية ، ومبني على خيار التعادلية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو الخيار الذي يروم تحقيق مجتمع تعادلي متوازن ومتضامن ، من خلال تقوية الطبقة الوسطى ، والارتقاء بوضعية الطبقات الفقيرة وتحقيق الكرامة والعيش اللائق لكل المواطنات والمواطنين في إطار توزيع عادل للثروات ، ورفع الحيف والظلم عن الفئات الاجتماعية الهشة خصوصا النساء والشباب ، وتحقيق الإنصاف المجالي ، وجعل الارتقاء بالإنسان هدفا لكل السياسات العمومية .

1 – السياق العام لمشروع حزب الاستقلال حول النموذج التنموي الجديد

شهدت بلادنا، منذ متم التسعينيات من القرن الماضي، سيرورة من الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية التي مست العديد من المجالات، في مقدمتها الانتقال الديمقراطي الذي انطلق مسلسله بتجربة التناوب التوافقي، ثم توالت الانتقالات في صيغة مصالحات كبرى: حقوقية (ماضي الانتهاكات) وثقافية (الاعتراف بالثقافة الأمازيغية) ومجتمعية (مدونة الأسرة) ومجالية (إنصاف المغرب غير النافع).

وفي سياق هذا المنحى الذي اتسم بالانفراج السياسي واتساع مجال الحقوق والحريات، والمضي في بناء دولة القانون والمؤسسات، عرفت بلادنا دينامية اقتصادية واجتماعية بفضل سياسة الأوراش الكبرى والتجهيزات الأساسية، وتقوية الانفتاح الاقتصادي والشراكات الاستراتيجية، مما جعل المغرب قاعدة للاستثمار والتصدير. كما راهنت بلادنا على خيار الاستدامة من خلال أوراش الطاقات المتجددة والسياسة المائية.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد تميزت هذه الفترة بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمحاربة الفقر وتمكين النساء والمعوزين وساكنة المناطق المهمشة. ولضمان ديمومة النمو، تعززت آليات التضامن والحماية الاجتماعية بموازاة مع تحسين الدخل المباشر وغير المباشر لذوي الدخل المحدود والشرائح الوسطى.

وسيشكل دستور يوليوز 2011 انتقالا إلى عتبة متقدمة في هذا المسار الإصلاحي الذي تم إطلاقه من طرف جلالة الملك محمد السادس أيده الله في إطار توافق وطني جامع يُثمّنُ نضالات القوى الوطنية والديمقراطية.

هذا، وفي مقابل المكتسبات الهامة التي كرسها الدستور الجديد، والمقومات المتقدمة التي رسخها لأول مرة في حكامة الدولة وتدبير السلطة، وفي إقرار منظومة الحقوق والمواطنة الكاملة، وكذا آمال التغيير الوشيك التي بشر بها المواطنين والفاعلين؛ نعتبر في حزب الاستقلال أن بلادنا لم تشهد ما يترجم بالقدر الكافي هذا الانتقال الديمقراطي بعتبته الجديدة، على مستوى فعلية الحقوق وتطور الممارسة الديمقراطية، وتعزيز دولة القانون والمؤسسات، وإعادة توزيع الثروة وثمار التنمية بإنصاف وإدماج للفئات والمجالات المحرومة منها. بل سجل المشهد الوطني متغيرات متسارعة في توازٍ مع هذه الدينامية الإصلاحية، وفي تعارض أحيانا مع روحها ومقاصدها كما وردت في الخطاب الملكي السامي التاريخي لـ9 مارس 2011.

ونرى في حزب الاستقلال أن ما يجعل لهذا التردد المزدوَج (سياسيا وتنمويا) كلفةً إضافيةً مؤثرة على وتيرة الإصلاحات الاستراتيجية وعمقها ووقعها المأمول على المواطنات والمواطنين، هو تزامنه مع ما يعيشه المجتمع المغربي في السنوات الأخيرة، من تفاقم في حدة الفوارق الاجتماعية والترابية، وإشكاليات الولوج إلى خدمات أساسية ذات جودة في التعليم والصحة والسكن، واتساع قاعدة الهشاشة والفقر متعدد الأبعاد في المدن والقرى، واستفحال الفساد بأشكاله المختلفة في المرفق العام، والعجز المتزايد للسياسات العمومية الحالية على إدماج الشباب والنساء في سوق الشغل ودورة التنمية.

ويتساوق هذا الوضع كذلك، بتفاعل مع السياق الإقليمي والدولي، مع التحولات المجتمعية التي تمس القيم الفردية والروابط الجماعية ببلادنا، وتشكك في جدوى المشاركة المواطنة، وفي أدوار ومصداقية الأحزاب السياسية والمؤسسات المنتخبة للدفاع والترافع والتجاوب مع مطالب المواطنات والمواطنين، وتنحو نحو الاستعاضة عن هذه المنظومة جُملةً إما:

- بخيار «النجاعة» الذي يدبر الشأن العام على غرار حكامة المقاولات الكبرى بالارتكاز على النتائج ومؤشرات الإنجاز وتوازنات الربح والخسارة، من منطلق أن الاقتصاد هو الحل؛
- أو بخيار التعبيرات المباشرة والعفوية الذي يتقوى من تداعي رأسمال الثقة المؤسساتية والوسائط التمثيلية، ويجد في منصات التواصل الاجتماعي وسيطا جديدا للاحتجاج والتجييش والشعبوية في تعبئة الرأي العام، والضغط على دوائر صناعة القرار السياسي، والدفع أحيانا نحو اختيارات نكوصية أو مضادة للديمقراطية ذاتها.

ولذلك، نُقدّر في حزب الاستقلال، واستقراءً للوضع الحالي بتراكماته المعلقة وتحدياته المستجدة، أنه لا يمكن فصل انحسار النموذج التنموي عن حالة الإجهاد التي تعتري سيرورة الإصلاحات وتحول دون استكمالها وتنزيلها، كما أن النموذج التنموي بإمكانياته الحالية أصبح أدنى من أن يتناسب مع الأفق العالي لدستور 2011 على المستوى الحقوقي والديمقراطي، ولا مع السقف المرتفع للمطالب الاجتماعية المطردة التي ما فَتئَ يعبرُ عنها المواطناتُ والمواطنون.

فالديمقراطية، في تقديرنا، هي قرينة التنمية وهما معا يضمنان لبعضهما البعض المشروعية والمصداقية والاستدامة.

الديمقراطية لن تحمل معناها الحقيقي والملموس بالنسبة للمواطن إذا لم تكن محركا خلفيا دافعا لإنتاج النمو المُدمج والتوزيع المنصف للثروة ، وخلق فرص الشغل اللائق، وتحقيق الكرامة والرفاه في المعيش اليومي، وإن لم تكن وسيلته للمراقبة الشعبية والمحاسبة وتغيير السياسات عندما لا تفي هذه الأخيرة بوعودها والتزاماتها.

وبالتالي، ثمة حاجة اليوم إلى لحظة توافقية كبرى- برسم الحوار الوطني حول النموذج التنموي- لتجديد الالتزام الجماعي بروح ومسار الإصلاح، وإطلاق جيل جديد من الإصلاحات المهيكلة الجريئة، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا باختياراتها وقطائعها، والقمينة بإخراج بلادنا وهي في منتصف الطريق من هذه المنطقة الهجينة ، بعد أن اجتازت بسلام وفي ظل الاستقرار مفترق الطرق الديمقراطي الصعب سنة 2011، حيث بعثت من جديد إشارات الثقة في مفاصل المجتمع المغربي، في وقت كانت فيه المنطقة تعيش على وقع الشك والاضطراب.

2 – منهجية الإعداد والإشكالات الكبرى المؤطرة

لجنة خاصة لإعداد تصور الحزب

لقد شكل الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية بتاريخ 13 أكتوبر 2017 طفرة أخرى في النهج الإصلاحي لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، القائم على المكاشفة والمصارحة بحقيقة الأوضاع وواقع الحال في بلادنا، والرؤية الاستباقية الحكيمة لتصحيح الاختلالات ومواجهة تحديات المستقبل وكسب رهاناته.

وفي هذا الصدد، أعلن جلالة الملك عن استنفاد النموذج التنموي الحالي لإمكاناته وقدراته على خلق الثروة والتوزيع العادل لثمارها، كما دعا جلالته الحكومة والبرلمان ومختلف المؤسسات المعنية إلى مراجعة هذا النموذج وفق مقاربة تشاركية مفتوحة على مختلف القوى الحية، على غرار المنهجية المعتمدة سلفا في مراجعة الدستور وبلورة مشروع الجهوية المتقدمة. وقد قرر جلالة الملك سنة بعد ذلك، وبمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الجديدة بتاريخ 12 أكتوبر 2018، تكليف لجنة خاصة للإشراف على هذا الورش المصيري من خلال تجميع مساهمات القوى السياسية والوطنية، وترتيبها وهيكلتها، وبلورة خلاصاتها، في إطار منظور استراتيجي شامل ومندمج، يحدد الأهداف وروافد التغيير وسبل التفعيل على أرض الواقع.

ونثمن، في حزب الاستقلال هذا المنحى الذي ما فتئ يؤكد عليه جلالة الملك لإشراك المواطن، عبر الهيئات السياسية والمنظمات النقابية وجمعيات المجتمع المدني، في التفكير الجماعي حول المشاريع الوطنية ذات الأهمية الاستراتيجية. وهو ما يعيد النقاش حول هذا النموذج التنموي الجديد إلى نبض المجتمع ومعترك العرض السياسي والمبادرة المواطنة، ولكي لا يظل انشغالا نخبويا محصورا بين الخبراء ومراكز التفكير والبحث وبين دوائر اتخاذ القرار. ذلك أن مشاركة المواطن في بلورة هذا النموذج هي التي ستضمن بعد ذلك انخراطه في تطبيقه وإنجاحه.

وعلى إثر ذلك، واقتناعا من حزب الاستقلال بمسؤوليته الوطنية والسياسية التي تقتضي مساهمته وانخراطه الفاعلين في هذا الورش الإصلاحي الكبير، لم ينتظر الحزب أن تشرع الحكومة في إطلاق حوار وطني بهذا الشأن تبعا للتكليف الملكي، وإنما بادر مباشرة إلى تشكيل لجنة خاصة خلال اجتماع اللجنة التنفيذية بتاريخ 17 أكتوبر 2017، بحيث كانت مهمتها إعداد مشروع تصور الحزب للنموذج التنموي الجديد، واقتراح الأفكار المبتكرة والبدائل الخلاقة الكفيلة وإنجاح القطائع الداعمة للثقة والتطور في بلادنا، وذلك استنادا إلى الرصيد الفكري والسياسي للحزب، ومرجعيته التعادلية المتجددة، ووثائقه التوجيهية ومواقفه ومقررات مؤسساته، وفي ضوء كذلك الخبرة التدبيرية التي راكمها على المستوى الوطني والمحلي، في خدمة المواطن، والإنصات إلى حاجياته ومطالبه، والترافع عنها لإدراجها ضمن التزامات الشأن العام والسياسات العمومية، لا سيما حينما يتعلق الأمر بتحسين مستوى عيش الفئات المعوزة والهشة، وإعطاء بعد ترابي ومجالي لمنافع النمو، وإرساء تنمية مستدامة منصفة ومتوازنة.

النموذج التعادلي للتنمية البشرية المستدامة

توسيع دائرة التداول والتشاور

ابتداء من 24 أكتوبر 2017، انطلقت اللجنة الخاصة لإعداد تصور الحزب حول النموذج التنموي بتشكيل هياكلها واعتماد منهجية العمل والجدولة الزمنية، والشروع في الأشغال التحضيرية برصد وتحليل الأدبيات والتقارير المنجزة بهذا الشأن ضمن الرصيد الوثائقي الاستقلالي والوطني، وكذا الاطلاع على الدراسات المقارنة للتجارب الناجحة والقابلة للاستئناس بها في السياق المغربي واستخلاص الدروس والتوجهات ومسالك العمل التي يمكن إدماجها في تصور الحزب للنموذج بهويته التعادلية في أفق بلورة نموذج تنموي مغربي- مغربي نابع من الذكاء الجماعي الوطني، في تفاعله مع الحاجيات والانتظارات الحقيقية للواقع والمواطن، لأن الوضع لا يحتمل اعتماد الوصفات الجاهزة لدى غيرنا أو تجريب آخر التقليعات في الاقتصاد العالمي.

لذلك، حرصت اللجنة على تطعيم فرق العمل الموضوعاتية المنبثقة عنها بخبرات وكفاءات استقلالية ووطنية متعددة التخصصات، وكذا أطر من الروابط المهنية والمنظمات القطاعية الموازية.

هذا، وقد أثمرت الأشغال عن إعداد أرضية تم التداول فيها وتحيينها على مستوى المؤسسات التنفيذية والتقريرية للحزب، كما تم عرض مخرجاتها لنقاش داخلي موسع بمشاركة الأطر والمناضلات والمناضلين في عدد من الأقاليم، من خلال تنظيم لقاءات موضوعاتية جهوية تشاورية في كل من الدار البيضاء وطنجة وأكادير والرباط ومكناس. وهو الأمر الذي ساهم بفعالية في إغناء وتطوير مضامين المشروع النهائي لتصور حزب الاستقلال حول النموذج التنموي الجديد، قبل أن يستكمل هذا المشروع مساره الدراسي والمؤسساتي والتشاوري بمصادقة المجلس الوطني للحزب على خطوطه العريضة وتوجهاته الرئيسية، في دورته العادية بتاريخ 27 أكتوبر 2018.

أي حدود للنموذج التنموي الحالي ؟

بكل تأكيد، لم يكن هدفنا من الوقوف على النموذج التنموي الحالي وتحليل مواطن قوته ونواقصه وحدوده التي بلغت مداها، هو إنتاج مزيد من عناصر التشخيص حول واقع حال هذا النموذج الذي يجمع كل الفرقاء والمواطنات والمواطنين على انحساره وعجزه عن مواكبة الحاجيات المطردة للمواطن والمجتمع والاقتصاد والمجالات الترابية، في تقاطعاتها المعقدة.

ولكن، لا بد هنا من توضيح موقفنا كحزب الاستقلال، باعتبار أن الاجماع على انحسار النموذج اليوم واستنفاده لإمكاناته التنموية لا ينفي حصيلة المكتسبات والمنجزات الهامة التي تحققت في ظل اختياراته الإرادية واستراتيجياته الهيكلية والإنتاجية طيلة الحقبة السابقة خصوصا خلال 20 سنة الماضية انطلقت مع بداية الألفية الثالثة. فخلال هذه الفترة، ارتقى المعدل السنوي للنمو إلى عتبة جديدة تناهز 4.7%، وتقلصت نسبة البطالة بحوالي الثلث، وانطلقت سياسة الأوراش الكبرى والبنيات التحتية واللوجيستيكية والمهيكلة، والمخططات القطاعية الواعدة، بتعبئة غير مسبوقة للاستثمار العمومي، وتعزز الطلب الداخلي عبر دعم الاستهلاك والقدرة الشرائية، وارتفع معدل الدخل الفردي بحوالي 50%، واستطاعت بلادنا خلال تلك الفترة، وبفضل السياسات والبرامج الاجتماعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها جلالة الملك، تقليص معدلات الفقر والهشاشة بحوالي الثلثين، وارتفع معدل أمل الحياة بعشر سنوات ليصل إلى 75 سنة، وتراجعت الأمية بحوالي الثلث، وتضاعفت التغطية الصحية ثلاث مرات، كما تم تسجيل تراجع طفيف في الفوارق الاجتماعية...وغيرها من الديناميات الاقتصادية والاجتماعية الوازنة التي وجدت القوة الدافعة والداعمة في أجواء الانفراج السياسي والانتقال الديمقراطي، والمفهوم الجديد للسلطة، والمصالحات الحقوقية والثقافية والمجتمعية والترابية، ومناخ السلم الاجتماعي، التي شكلت أبرز مقومات الاستقرار في ظل العهد الجديد.

أزمة ثقة مركبة

إذا كان النموذج التنموي الحالي قد حقق منجزات ونتائج مهمة لا سيما فيما يتعلق بتدارك الخصاص المتراكم- منذ عقود- في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والولوج إلى الماء والكهرباء، وتوسيع شبكة الطرق ووسائل الربط، وتعميم التمدرس مع تحسن نسبي في الولوج إلى الصحة والسكن، فضلا عن الإصلاحات الاقتصادية التي رفعت من جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الامتداد القاري والدولي للمقاولات المغربية، فإن هذا النموذج لم ينجح في إيصال منافع النمو إلى كل الفئات والقطاعات والمجالات الترابية بكيفية منصفة ومتوازنة، وبالتالي سرعان ما تلاشى التقدم المُحرز في تقليص التفاوتات وتفاقمت مؤشراتها، وتعطل المصعد الاجتماعي الذي يضمن الارتقاء للفئات الفقيرة والهشة، سواء في ضواحي المدن الكبرى، أو في المناطق النائية والجبلية والعالم القروي وغيرها من المجالات البعيدة عموما عن الشريط الساحلي.

وبالتالي، دخل هذا النموذج خلال السنوات الأخيرة في مسلسل التآكل على مستوى النجاعة والمردودية ، بحيث لم يعد فقط عاجزا عن تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ومواكبة حاجيات المواطنات والمواطنين في الشغل والصحة والسكن والحماية الاجتماعية، بل أصبح يعيدُ إنتاجَ هذه الفوارق ويزيدُ في اتساعها. وهو ما أدى إلى تنامي الإحساس بالإحباط والخيبة وانسداد الآفاق والأمل في حياة أفضل، والخوف من المستقبل لدى الفئات الفقيرة والطبقة الوسطى، وكذا النخب الاقتصادية وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تظل الحلقة الأضعف في النسيج الوطني.

هذا الوضع المعقد بين تدارك لم يكتمل للخصاص المتراكم، ومطالب وانتظارات مستجدة، سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، لا تستوعبها السياسات العمومية المعمول بها، قد خلق أزمة ثقة مركبة بتجليات متعددة، ضاعف إحساس المواطن من حدة وقعها وانتشارها:

ا - **على المستوى السياسي والمؤسساتي**، بعد الانتقالات الكبرى التي حققتها بلادنا والتي توجت بتعاقدات دستور يوليوز 2011، دخل مسار الإصلاح السياسي والمؤسساتي منطقة رمادية تتسم بالبطء والتردد، ووقفت الممارسة عند عتبات الدستور دون أن تملأ سقفه المتقدم بما يقتضيه التأويل الديمقراطي الذي كان مطلبا نابعا من الإجماع الوطني. كما طال الشك جدوى الآليات التمثيلية للمواطن من برلمان ومجالس منتخبة محلية ومدى فعاليتها في التجاوب مع الحاجيات والانتظارات المعبر عنها، وبالتالي مدى الفائدة من المشاركة الانتخابية إن لم يكن لها امتداد فعلي في أدائها، وإن لم تكن آلية رقابية في يد المواطن لإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

هذا بالإضافة إلى تراجع الثقة في الأحزاب السياسية ودورها الدستوري في تأطير المواطنين وضعف اضطلاعها بدورها الترافعي عن قضاياه وانشغالاته، كمؤسسات وسيطة، وذلك نتيجة الممارسات المتراكمة التي شابت العملية السياسية والديمقراطية، علاوة على أسباب ذاتية.

ب - **على المستوى الاقتصادي**، لم تنجح سياسة التحرير عموما، باستثناء بعض القطاعات الرائدة مثل الاتصالات، في تحرير فعلي للمبادرة الاقتصادية وتوسيع قاعدة الفاعلين، وخلق الاندماج المرجو في المنظومات الاقتصادية وسلاسل القيمة رغم الجهود المالية والجبائية المرصودة. وفي المقابل ظلت ثمار التحرير محصورة في المجموعات الكبرى والشركات الرائدة، دون أن تصل هذه الثمار بالقدر الكافي إلى النسيج المقاولاتي الصغير والمتوسط، وأن تنتشل القطاع غير المهيكل.

ج - **على المستوى الاجتماعي**، لم تعد المدرسة ولا المستشفى وغيرها من مرافق الولوج إلى الخدمات الأساسية، آليات لإعادة التوزيع المتوازن لمنافع الثروة لفائدة الفئات الهشة والمعوزة، ولتقليص الفوارق الاجتماعية التي أخذت تتفاقم كلما اقترنت بالتفاوتات المجالية الحاصلة بين الجهات الغنية والفقيرة، وبين المدن والقرى، وبين المدينة وضواحيها، وبين المجالات الترابية للجهة الواحدة. وهذا من شأنه إعادة إنتاج التوريث الجيلي للفقر، لاسيما وأن مؤشّر جينيّ لقياس الفوارق يصل أحيانا في مجال التعليم إلى 75 في بعض الجهات. وبالإضافة إلى ضعف العرض الذي يقدمه سوق الشغل، أصبح التوفر على تكوين عالي، جامعي أو مهني، يشكل عائقا إضافيا للحصول على عمل بالنسبة للشباب. أما فيما يخص الحماية الاجتماعية، فإن ثلث الساكنة يظل إلى الآن خارج منظومة الضمان المعمول بها حاليا، وحتى في حالة الاستفادة من التغطية، فإن الخدمات المقدمة تبقى ضعيفة وغير كافية لا سيما بالنسبة للمستفيدين من برنامج راميد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن انعدام أو ضعف آليات التضامن يتسبب في تفقير العديد من الأسر المغربية، في حالة الإصابة بالمرض (17حسب تقرير أخير للبنك الدولي) أو توقف معيل الأسرة عن العمل أو إحالته على التقاعد. وهذا بالموازاة مع التراجع المستمر للآليات التقليدية للتكافل العائلي جراء ضعف التشغيل وهشاشة الطبقة الوسطى وغلاء المعيشة.

ح - **على المستوى الهوياتي**، وفي علاقته بتداعي الإحساس بالحيف الفردي والفئوي (الشباب والنساء) والمجالي (العالم القروي/ الشريط الحدودي) الذي ينتشر بسبب الفوارق التي تتسع وفرص الارتقاء التي لم تعد متوفرة لأغلبية المواطنات والمواطنين، يلاحظ أن هناك تآكلا مطردا في رصيد العيش المشترك والتمازج الاجتماعي داخل المجتمع، وتناميا في المقابل لنماذج ذهنية وسلوكية تغذي الانهزامية في مواجهة التحديات، والعنف المادي والرمزي إزاء أي خلاف بما في ذلك الخرق العمدي للقانون والتخلي عن الواجب، والتطرف في تدبير التنوع والتعايش المجتمعي، وجلد الهوية ومقوماتها وتأزيم الانتماء إلى الوطن بحثا عن هويات حصرية سواء كانت جهوية أو ثقافية أو عابرة لحدود الأوطان.

تداعيات السياق الدولي

إذا كانت بلادنا قد اختارت منذ البداية المضي في مسار الانفتاح والتموقع التفاعلي مع المحيط الإقليمي والدولي، فإن العالم يعرف في العشرية تحولات متسارعة ألقت بظلالها على نسق الدولة والمجتمع المغربيين بالإيجاب والسلب. وتمس هذه التحديات بالأساس منظومة العلاقات الدولية، وبروز تقاطبات الجيو-استراتيجية جديدة، وكذا انتقال الصراع إلى مجال التواصل والمعلومات والتحكم في التكنولوجيا والمعرفة، وانعكاس كل ذلك على بنية الاقتصاد العالمي و على سوق الشغل، بالإضافة إلى تداعيات العولمة على الدول والمجتمعات، وكذا بروز تحديات مرتبطة بتيارات التطرف والارهاب، وتدفقات الهجرة، وصعود الحركات الشعبوية، وتلاشي الإيديولوجيات الكبرى، وتراجع دور الوسائط التقليدية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وظهور هويات حصرية وحركات انفصالية، وفضاءات افتراضية جديدة للتأثير تتجاوز الفضاءات العمومية التقليدية.

إن التفاعل مع هذا الواقع الدولي الجديد يتطلب بناء نموذج تنموي جديد يزاوج بين استيعاب التحديات الخارجية المتسارعة، وبين توطين الآليات الكفيلة بضمان استقلالية القرار الاقتصادي في المجالات الحيوية وعدم الارتهان الكلي بالإكراهات الخارجية.

إن هذا الواقع الجديد يفرض علينا استثمار الفرص المتاحة لتقوية موقع المغرب على المستوى الدولي، وجعله قطبا للاستقرار والأمن، ورائدا في مجال التنمية المستدامة.

3 - مشروع تعادلي متجدد حول النموذج التنموي الجديد

نعتبر في حزب الاستقلال أن التعادلية بفكرها المتجدد، وقيمها المبنية على الحرية والمسؤولية والعمل والتضامن، وتوجهاتها المتكاملة الأبعاد؛ خليقة بأن تقدم أجوبة متناسبة مع طبيعة المرحلة التي تعيشها بلادنا، والتعاطي مع الإشكاليات المطروحة على النموذج التنموي الحالي، لا سيما فيما يتعلق بالاختلالات المسجلة على مستويات التوازن والتضامن والإنصاف في توزيع الثروة ومقدراتها.

وفي هذا الصدد، ما تزال التعادلية تشدد على أنه لا يمكن تجاوز عوائق التنمية وكسب رهانات التقدم الذي يتطلع إليه المغاربة، إذا لم تنصب جهود المشروع التنموي الوطني على المحاور التالية، كما وردت في الوثيقة التأسيسية للتعادلية الاقتصادية والاجتماعية:

- **إنعاش الشغل والرفع من الدخل والقدرة الشرائية للمواطنين؛**
- **تطوير التكوين وتأهيل الموارد البشرية لمواكبة حاجيات القطاع العام والقطاع الخاص؛**
- **ضبط القطاعات الاستراتيجية والحيوية؛**
- **تنمية الوحدات الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع تكوين التعاونيات؛**
- **إصلاح السياسة الفلاحية وتحسين مستوى المعيشة لساكنة البادية؛**
- **جعل اللامركزية في خدمة النمو والتوزيع الترابي للمشاريع الاقتصادية؛**
- **الخروج من التبعية الاقتصادية في إطار الاندماج المغاربي والتعاون الدولي.**

وانطلاقا من هذه المرجعية، يقترح حزب الاستقلال تصورا جديدا للتنمية الوطنية تتصهر فيه رهانات التنمية البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة على مستوى العمق الترابي، وهو تصور معزز بمنظومة من الإجراءات والتدابير العملية ذات الوقع المباشر على حياة المواطنات والمواطنين التي سوف نعرضها إليها في الملحق.

ويؤكد حزب الاستقلال، في هذا الشأن، على ضرورة اعتماد هندسة تنموية جديدة للمجال الترابي في إطار الجهوية المتقدمة، بما يجعل من العمق الترابي مكونا هيكليا في النموذج الجديد وما ستنبثق عنه من استراتيجيات وسياسات عمومية وبرامج تنموية، وذلك بالارتكاز على أربعة مجالات تنموية كبرى:

1 - **الشريط الحدودي،**
2 - **المناطق الجبلية،**
3 - **المجال الصحراوي- الأطلسي (الأقاليم الجنوبية)،**
4 - **الشريط الساحلي حيث تتمركز غالبية الثروة الوطنية حاليا.**

إضفاء المعنى السياسي على النموذج التنموي

هذا، وبالرغم من اقتناعنا براهنية العرض التعادلي المقترح، فإننا في حزب الاستقلال نرى أنه لا يمكن لبلادنا إرساء هذا النموذج التنموي الجديد دون أن يكون موضوع تعاقدات وتوافقات كبرى وبناءة بين مختلف الفاعلين والقوى الحية الجادة في المجتمع، في إطار حوار وطني يستوعب مختلف التصورات والعروض؛ من أجل تحديد الوجهة والغايات، وتوضيح الرؤية، وتحديد الأولويات ومسالك العمل المؤدية إليها. كما ينبغي أن يندرج هذا النموذج في إطار المشروع المجتمعي المشترك الذي يحدد الدستورُ مقوماتِه

الأساسية، ولا سيما:

- الثوابت الجامعة للأمة بما فيها الخيار الديمقراطي في ظل الملكية الدستورية، الديمقراطية البرلمانية والاجتماعية؛
- تمفصل الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية؛
- تثمين وصيانة التنوع الثقافي واللغوي في إطار الوحدة الوطنية؛
- اعتماد منظومة متقدمة في الحقوق بمختلف أجيالها؛
- تكريس مقومات المواطنة الكاملة في توازن بين الحقوق والواجبات؛
- إقرار المساواة ومحاربة مختلف أشكال التمييز؛
- ضمان حق الملكية، وحرية المبادرة والمقاولة، والتنافس الحر والشريف؛
- ربط المسؤولية بالمحاسبة، وعدم الإفلات من العقاب...

وداخل حدود هذا المشروع المجتمعي المشترك، نعتبر في تصورنا للنموذج التنموي الجديد أن هذا الأخير ليس مجرد توجهات واختيارات وسياسات قطاعية معزولة عن بعضها البعض، بل ينبغي أن يتأسس وفق منظور سياسي ورؤية شمولية ومندمجة، يتقاطع فيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع منظومة التشريع والحكامة، والبعد الترابي، كما جاء في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية بتاريخ 19 فبراير 2018.

وجدير بالإشارة إلى أن النقاش، في مختلف محطات إعداد تصور حزبنا للنموذج التنموي الجديد، قد توقف طويلا عند أهمية إضفاء المعنى السياسي على هذا النموذج، وجعله طفرة قوية في المسار الإصلاحي وتكريس الديمقراطية في بلادنا، مؤكدين على أن الإصلاحات السياسية والمؤسساتية والديمقراطية هي محورُ كُلِّ التعاقدات المجتمعية، ومدخلٌ حاسمٌ لتحقيق القطائع والانتقالات الفعلية، في تجاوب مع الحاجيات المتزايدة والمطالب المشروعة للمواطنات والمواطنين، ذلك أن تراجع «السياسي» أصبح اليوم «مُعَطِّلًا» وعاملَ انحسارٍ للنموذج التنموي الحالي، بعد أن كان محركا وسندا أساسيا في التنمية خلال تجارب الإصلاح الدستوري، والانتقال الديمقراطي، والتناوب التوافقي، والمصالحات الكبرى منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي.

قطائع وانتقالات

في غياب المعنى السياسي الذي ينبغي إضفاؤه بقوة على روح النموذج التنموي وتمفصلاته، وفي غياب التوافقات الكبرى بين الفرقاء والفاعلين بناء على المشترك المجتمعي الذي يحدده الدستور، لا يمكن الحسم في الاختيارات وإجراء القطائع التي لا محيد عنها من أجل الانتقال إلى النموذج التنموي الجديد، والتي يرى حزب الاستقلال أن تشمل أساسا ما يلي:

ا .القطيعة الأولى:

الانتقال من مجتمع مبني على «الوَاسِطة» والامتيازات والدوائر النفعية المغلقة إلى مجتمع الحقوق المكفولة للجميع على قدم المساواة، في إطار سمو القانون، وشفافية مساطر الولوج إلى الخدمات مع تبسيطها، وفعلية قواعد المنافسة الشريفة. ذلك أن أزمة ثقة المواطن والمقاولة مع ناتجة بالأساس عن هيمنة الممارسات غير النظامية وغير المطابقة للقوانين المصادق عليها من خلال شبكات الوسطاء والمصالح والزبونية والفساد، زيادة على كون مضمون منظومتنا القانونية والتنظيمية يبقى عموما معقدا وصعبا في التفسير بهوامش تقديرية

واسعة، وغير ملائم في كثير من الأحيان للواقع الاجتماعي، وهناك قوانين كثيرة ذات وقع مباشر على حياة المواطن تظل لعدة سنوات في المسار التشريعي دون أن تصل إلى التفعيل، وحينما تصدر تغيب عنها المراسيم والوسائل التي تمكنها من التطبيق لسنوات أخرى.

ومن خلال هذه القطيعة يمكن ضمان سيادة القانون وبلورة وتطبيق القانون على قاعدة الثقة في المواطن والشفافية وتسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية وأيضا القطع مع كل أسباب الإحساس بالحيف والاحتقار في علاقة المواطن بالإدارة والمؤسسات.

ب.القطيعة الثانية:

الانتقال من مقاربة مبنية على الآنية وإطفاء الأزمات إلى الاستباقية والرؤية الاستراتيجية الطويلة المدى، التي ترتكز على البرمجة ووضع الآليات اللازمة للإنصات والاستشارة والتفاعل المبكر واستشراف المستقبل، واعتماد الاستدامة في مقابل الحلول الترقيعية ذات الوقع المؤقت.

ذلك أن المقاربة التنموية الحالية ليست فحسب مكلفة اقتصاديا لأنها تكرس ثقافة معالجة الإشكاليات الطارئة بالمسكنات والحل الظرفي، ولكنها أيضا لها كلفة اجتماعية لا يستهان بها، حيث أن الاحتجاجات الاجتماعية تصبح في نظر المواطن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الانجازات التي تمس الحياة اليومية.

وفي هذا السياق، فإن الانتقال إلى النموذج التنموي الجديد، في تقدير حزب الاستقلال، يقتضي من بين ما يقتضيه:

- إدماج ثقافة خدمة المواطن وتقييم الأثر الفعلي على حياته اليومية، في صلب السياسات العمومية وخدمات المرفق العام؛
- اندماجية الأداء العمومي في مقاربة شمولية تجمع بين الاستباقية والتدخل الفوري والتخطيط الاستراتيجي في تدبير الأزمات والاستجابة لمطالب وانتظارات المواطنات والمواطنين؛
- اعتماد الاستدامة التي تحافظ على مصالح الأجيال الحالية والقادمة كمبدإ أساسي في تدبير الشأن العمومي والخاص، بما يجنب اللجوء إلى أنصاف الحلول التي ترهن المستقبل.

ج.القطيعة الثالثة:

الانتقال من تشتيت الموارد والتدخلات إلى الاستهداف، وذلك من خلال بلورة استراتيجيات مندمجة ومدمجة للنهوض بكل مَواطن الخصاص والهشاشة الاجتماعية والمجالية، وذلك باستهداف الأسر-بدل الأفراد- الأكثر تضررا من الفوارق الاجتماعية والمجالية وتمكينها من تكافؤ الفرص وأسباب الارتقاء إلى حياة كريمة، وباستهداف الطبقة الوسطى لأنه في تقويتها وتوسيعها تقليص للتفاوتات في المجتمع، وباستهداف المناطق الجبلية والشريط الحدودي باستراتيجية مندمجة خاصة، تحقق لها التوازن والتضامن الترابي، مع الاستمرار في مواكبة مسار التنمية على الواجهة الأطلسية الشمالية والمناطق الصحراوية جنوبا، وفي تعبئة تنفيذ النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية. ومن شأن إرساء سجل موحد لاستهداف المستفيدين من الفئات المعوزة والهشة والوسطى تسهيل تقييم أثر السياسات العمومية على الحياة اليومية للأسر، وعلى تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

د. القطيعة الرابعة:

الانتقال من التدبير العمودي إلى المقاربة المندمجة التي تعتمد على التقائية وتكامل الخدمات والمشاريع التنموية على المستوى الترابي، وهو ما سيمكن من تحقيق نتائج ملموسة على المعيش اليومي للمواطن، وكذا ترشيد النفقات والموارد المالية المرصودة وتحسين مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك من خلال:

- تبني مقاربة شمولية مندمجة ترتكز على التعاقد في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية؛ وآليات للتقييم واليقظة والتدارك عند الضرورة؛
- الاندماج المجالس للسياسات العمومية في إطار الجهوية المتقدمة، ولاسيما من خلال البرامج التعاقدية بين الدولة والجهة، مع توضيح الاختصاصات ومستويات التفاعل والتنسيق بين مختلف المتدخلين، وترشيد الجهود والموارد بدل تشتيتها؛
- التشجيع على إحداث منظومات اقتصادية قطاعية تمكن من إدماج النسيج المقاولاتي وتحسين وقعه على الاقتصاد الوطني والتشغيل.

ه. القطيعة الخامسة:

الانتقال من نموذج يرتكز على تشييد البنيات والمنشآت إلى نموذج يراهن على بناء القدرات، سواء تعلق الأمر بتأهيل العنصر البشري، أو الرفع من إنتاجية المقاولة، أو تحسين مردودية الاستثمار. ويشدد حزب الاستقلال في هذا الصدد على المحاور التالية:

- وضع استراتيجية وطنية، ذات توطين جهوي ومحلي، للنهوض بالموارد البشرية. ويتعين ألا تنحصر الجهود على تنمية الكفاءات التقنية فحسب، وإنما إرساء منظومة متكاملة ترتكز على قيم المواطنة وعلى الاستحقاق والعمل واحترام المعايير والالتزامات وعلى مهارات التعلم والتكيف والتواصل، وهو ما يضمن للشباب خاصة الكفاءات الضرورية للاندماج في دينامية التنمية ومواكبة تحولاتها، كما سيسمح لمن يرغب في ذلك من مواصلة التكوين مدى الحياة وإمكانية الإشهاد على المهارات التي تم اكتسابها؛

- تركيز المجهود الاستثماري للدولة على التجهيزات التحتية الضرورية وعلى تطوير المردودية الاقتصادية للبنيات المشيدة، خاصة وأن بلادنا اليوم تتوفر على شبكة عصرية من البنيات التحتية ومن الضروري تثمينها لخلق مزيد من الثروات وفرص الشغل؛

- توجيه الاستثمار العمومي بكيفية تصاعدية للمواكبة الفعلية للمقاولات وتقوية الإنتاجية، خاصة فيما يتعلق بدعم التشغيل، وتكوين الكفاءات، والابتكار، وتطوير التكنولوجيات، والبحث عن الأسواق، والمساهمة في تغطية المخاطر بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية وذات القيمة المضافة العالية من حيث فرص الشغل.

و. القطيعة السادسة:

الانتقال من الاستهلاك المفرط للموارد النادرة، لا سيما الماء والطاقة والموارد المالية، إلى الاستهلاك العقلاني لهذه الموارد والعمل على تثمينها من أجل التنمية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وبين الأجيال الحالية والقادمة، مما يستلزم وضع رؤية مندمجة طويلة المدى لاستثمار هذه الموارد النادرة في المجالات الاقتصادية

والاجتماعية مع إقرار شروط إلزامية لضمان الاستدامة. ومن الملح أن يأخذ هذا الانتقال في الاعتبار تداعيات الجفاف البنيوي والتغيرات المناخية والبيئية، فضلا عن تزايد الطلب على الموارد المائية والطاقية بسبب النمو الديمغرافي وتكريس الحقوق الاجتماعية وجودة الحياة وحاجيات التطور الاقتصادي، لا سيما أن بلادنا تستورد أكثر من 90% من حاجياتها الطاقية، كما أنه من المتوقع أن يتحول الإجهاد المائي المسجل حاليا إلى خصاص مائي في السنوات القادمة. أما بالنسبة للموارد المالية، فإن تفاقم المديونية من شأنه تقليص هوامش التدخل لضمان التوازنات الماكرو-اقتصادية في تلازمها مع التوازنات الاجتماعية.

4 - مداخل أساسية للانتقال إلى النموذج التنموي الجديد

ا. مواصلة الإصلاح السياسي والمؤسساتي والدستوري

إذا كان الدستور قد كرس الاختيار الديمقراطي ضمن الثوابت الجامعة للأمة غير القابلة للمراجعة، فإن تفعيل وأجرأة هذا الاختيار في الممارسة السياسية والحياة العامة وممارسة السلطة، يقتضي في تصور حزب الاستقلال مواصلة الإصلاح المؤسساتي بوتيرة أسرع تأخذ بعين الاعتبار مكتسبات ما بعد 2011، وكذا التداعيات السلبية التي ساهمت في تحجيم طموحات المسار الديمقراطي، وذلك من خلال:

- استكمال بناء الصرح المؤسساتي الذي جاء به الدستور، والأفق الإصلاحي المتقدم الذي يتيحه، وإعمال التأويل والممارسة الديمقراطيين في تطبيق مقتضياته بما يضمن تقوية فعالية ونجاعة هذه المؤسسات، كما أكد على ذلك جلالة الملك في خطاب العرش في 29 يوليوز 2011 غداة إقرار الدستور الجديد؛

- إجراء تقييم مرحلي تشاركي للدستور، بما تراكم من قوانين وممارسات على مستوى فصل السلط وتوازنها وتعاونها، واضطلاع كل منها بأدوارها، وتقييم أثر كل ذلك في توطيد الثقة التي حملها تحول 2011، وترسيخ البناء الديمقراطي، والنهوض بحقوق المواطنة، واستثمار الفرص السانحة للتنمية، وتطوير الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عموما؛ وذلك في ضوء الخلاصات التي سينتهي إليها التقييم، يتعين العمل على تدقيق وتوضيح واستكمال عدد من المقتضيات التي طرحت صعوبات عند تطبيقها، دون أي تراجع عن المكتسبات والممارسات الجيدة، وعن الجوهر الديمقراطي للدستور الذي أكد عليه صاحب الجلالة باعتباره محل إجماع جميع المغاربة، ملكا وشعبا؛

- القيام بتحيين الوثيقة الدستورية كلما دعت الضرورات السياسية والاعتبارات الاستراتيجية، والرهانات الديمقراطية ذلك؛

- إدراج مبدأ المسؤولية الديمقراطية في علاقة جميع السلط فيما بينها (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وفي علاقة هذه السلط بالمواطن من خلال الآليات التمثيلية والتشاركية والمواطنة، وذلك بما يضمن له الولوج العادل والمنصف إلى الحقوق والخدمات، والمشاركة في التقييم والمساءلة عند الاقتضاء؛

- استكمال تفعيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة في توطيد النجاعة والأمن القضائيين لفائدة المواطنات والمواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، لا سيما الشق المتعلق بسير المحاكم وتحسين ولوج المواطن إلى القضاء، والحصول على الأحكام وتنفيذها في آجال معقولة، مما سيكون له الأثر الفارق في رفع منسوب الثقة في إنفاذ القانون، وتساوي الجميع أمام القضاء، وعدم الإفلات من العقاب؛

- كما ينبغي تطوير آليات ومراكز الوساطة والتحكيم لفظ النزاعات، وتقوية اللجوء إلى إعمال العقوبات البديلة ذات البعد المواطناتي؛

- اعتماد إطار قانوني خاص وملائم في شكل مدونة للتصدي لتنازع المصالح بأشكاله وتقاطعاته المختلفة؛

- توسيع صلاحيات الجهة في أفق تمتيعها بجهاز تنفيذي جهوي يضطلع باختصاصات موسعة في اتخاذ القرار التنموي على المستوى الترابي، ويتوفر على الموارد المالية والبشرية الكافية، وذلك بالإسراع في نقل اختصاصات الدولة إلى الجهات وفق مبدأ التدريج والتمايز فيما بينها، وإعطاء الصدارة للأقاليم

الجنوبية للمملكة بما يهيئها منذ الآن لنظام الحكم الذاتي، وتفعيل سياسة اللاتركيز الإداري وتقوية اللامركزية؛

- إحداثُ هيئة استراتيجية للجهوية المتقدمة تتولى قيادة وتتبع تفعيل نقل الاختصاصات والموارد للجهات، وتنفيذ البرامج التعاقدية مع الدولة في إطار السياسات العمومية والمخططات القطاعية المعتمدة؛

- إحداث المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجهوية لتقوية الديمقراطية التشاركية، وإشراك المجتمع المدني المنظم في المسار التنموي الجهوي؛

- تمتيع المغاربة المقيمين في الخارج بالحق في التصويت والترشيح في جميع المؤسسات المنتخبة انطلاقا من بلدان إقامتهم، مع إحداث الجهة رقم 13 وتقسيمها إلى دوائر انتخابية دولية، تكون ممثلة على مستوى مجلس المستشارين، مع تمكينهم من الإدلاء بأصواتهم حيث يقيمون في الانتخابات التشريعية؛

- تقوية التمفصل والتفاعل بين آليات الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية من أجل توسيع وتنويع قنوات المشاركة المواطنة والحوار المدني في مسلسل اتخاذ القرار وتقييم السياسات العمومية، والمساءلة الشعبية؛ وذلك بإحداث بنية تنظيمية قارة للحوار والتشاور وللنقاش العمومي على الصعيدين الوطني والترابي (الفصلان 12 و139 من الدستور) ؛

- تبسيط مساطر تقديم العرائض وملتمسات التشريع والتجاوب الملموس مع مطالبها المشروعة؛

- وضع آليات لقياس رضا المواطن، ولا سيما التفاعل عبر الوسائط الاجتماعية واستطلاعات الرأي وبحوث المنفعة العامة، وغيرها...

ب. إعطاء دينامية جديدة للديمقراطية التمثيلية

نعتبر في حزب الاستقلال أنه من الضروري فتح ورش استعادة الثقة في الفاعل الحزبي والفعل السياسي والمؤسسات المنتخبة وطنيا وترابيا، وذلك من خلال ترسيخ ثقافة الالتزام بالتعهدات وربط القول بالفعل، واقتران المسؤولية بالمحاسبة، في إطار الصلاحيات التي يخولها الدستور للفاعلين، وعلى الجميع أن يلعب الدور المنوط به كاملا، كما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الأخيرة.

وفي تقدير حزبنا، ولعه محط إجماع كل القوى الوطنية والديمقراطية، لا محيد للمضي في هذا التوجه دون إعادة تأهيل وتقوية الحقل السياسي وخصوصا الأحزاب السياسية والوسائط الاجتماعية والمدنية، حتى تتمكن هذه الأخيرة في إطار التعددية الطبيعية التي يضمنُها الدستور ويُبَرِّرُها المجتمع، من القيام بدورها كاملا في تأطير وتوجيه المواطن، وتبني مَظالمه ومطالبه المشروعة، والوساطة مع المجتمع في استباق وتدبير الأزمات، وبلورة الحلول واقتراح البدائل، والترافع عن القضايا الوطنية في المنتديات الإقليمية والدولية، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية للمملكة.

كما أن الأحزاب مدعوة من جهتها إلى ممارسة فضيلة النقد الذاتي البناء لتحسين وتجويد تدخلاتها في مواكبة حاجيات المجتمع التي تتطور بسرعة كبيرة وتزداد تعقيدا.

وعليه، فإننا نقترح في حزب الاستقلال منظومةً متجانسة من التوجهات والإجراءات التي نعتبرها أساسية لاستعادة ثقة المواطن في مصداقية الفعل والفاعل السياسيَيْن في مختلف مستويات تواجده وتدخله، سواء تعلق

الأمر بالجماعات الترابية أو البرلمان أو الحكومة، وهي كالتالي:

- تقوية الرابط السياسي الاجتماعي (السوسيو-سياسي) بين المنتخب والمواطن، لا سيما على مستوى القرب الترابي وتبني المطالب المشروعة للساكنة، وذلك بما يتجاوز منطق الولاءات والانتماءات الضيقة، وبما يستثمر الممارسات الجيدة للرأسمال الاجتماعي فيما يتعلق بالتضامن والتآزر والإحسان، وإعطاء الأولوية للفئات المعوزة؛

- اعتماد براديغم جديد للممارسة السياسية يرتكز على التفاعل والترافع، والتفكير والاقتراح الذي يجد امتدادَه الطبيعي في الفعل والعمل؛

- ترسيخ نماذج أخلاقية في الممارسة السياسية تعيد الاعتبار لقيم «النضال » و«العمل التطوعي» و«المبادرة المواطنة» في المجتمع، باعتبارها قيما للمشاركة والعطاء والمساهمة في خدمة الصالح العام؛

- اعتماد ميثاق وطني للمنتخب وللسلوك والممارسة الانتدابية، ويقوم على ثقافة المصلحة العامة، والوفاء بالالتزامات الواردة في البرامج الانتخابية، وحضور ترابي عبر فضاءات للتواصل واستقبال المواطنين، وبما يسمح بإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- مراجعة المنظومة الانتخابية بما يحقق التلاؤم والربط الفعلي بين التمثيلية الانتخابية والمجتمع في تحولاته؛ وبما يسمح بتوسيع قاعدة التمثيلية المجتمعية في المؤسسات؛

- تجديد وتوسيع قاعدة النخب السياسية بإفساح المجال أمام شرعية نضالية جديدة قادرة على تجاوز أزمة العرض السياسي الحالي، وذلك من خلال إطلاق حوار وطني للمصالحة بين مختلف مكونات النخبة السياسية لتجاوز التقاطبات بين السياسي والتكنوقراط، وبين الاقتصادي والسياسي، وفعاليات المجتمع المدني؛

- مراجعة القانون التنظيمي للأحزاب، لا سيما فيما يتعلق بتمويل الحياة السياسية باعتماد مزيد من الشفافية، مع تعبئة الإمكانيات الضرورية وتنويع مصادرها لكي تواكب التطورات وتحصن الفعل السياسي. وهنا، يتعين إعادة النظر في الدعم العمومي الذي يجب أن يتوجه أساسا إلى تعزيز الوظيفة التأطيرية والقوة الاقتراحية للأحزاب السياسية وتعزيز مكانة المعارضة، عوض حصر الدعم فقط في تمويل عقد مؤتمرات الأحزاب، أو في ارتباط بنتائج الاستحقاقات الانتخابية.

ج. تحديد مسؤوليات المؤسسات المنتخبة والتمثيلية لضمان نجاعتها وتسهيل مقروئيتها بالنسبة للمواطن

إن هذه الدينامية الجديدة التي نتطلع إليها بخصوص آليات الديمقراطية التمثيلية، تبقى مشروطةً من جهة أخرى، بتحديد مسؤوليات المؤسسات المنتخبة لضمان نجاعتها وتسهيل استيعاب أدوارها بالنسبة للمواطن، وذلك من خلال:

بالنسبة للجماعات الترابية:

- تقليص ما أمكن تراكم المهام والانتدابات في مختلف مستوياتها (الوطني / الجهوي / الإقليمي / المحلي/ الغرف المهنية...)؛
- تحديد الاختصاصات الحصرية للجماعات الترابية في تمايز وتكامل فيما بين الجهات والمجالس الإقليمية والجماعية مع إعطاء الصدارة الكاملة للجهات؛

- وفي إطار تقوية الاختصاصات الذاتية للجهات وتكريس سموها، العمل على اضطلاعها بتنسيق وتتبع البرامج التنموية للجماعات الترابية الأخرى، وكذا مشاريع التوطين الترابي للمخططات القطاعية الوطنية على المستوى الجهوي؛
- تحديد دقيق بين المجالات التنظيمية لرئيس الجهة والمجالات التي تندرج في إطار ممارسة السلطة التنظيمية لرئيس الحكومة؛
- مراجعة التقطيع الترابي في اتجاه تقليص عدد الجماعات الترابية وتجميعها، وملاءمته مع الخريطة السوسيو-اقتصادية للتراب الوطني، وذلك حتى نُوفر للجماعات مقومات التمكين والتطور أساسا من قدراتها الذاتية؛
- مراجعة الإطار القانوني للجبايات المحلية يأخذ بعين الاعتبار نظام الجهوية المتقدمة، ويضع آليات وحلولا ناجعة ومبتكرة لإشكالية التحصيل والباقي استخلاصه.

بالنسبة للحكومة والبرلمان:

- مأسسة منهجية تشكيل الحكومة (بمراجعة القانون التنظيمي المتعلق بها) من خلال وضع قواعد وجدولة زمنية للعمليات التالية: ميثاق الأغلبية، وهيكلة قارة للحكومة مرتكزة على أقطاب وزارية كبرى متجانسة وناجعة وفعالة، وتوزيع الحقائب على معايير واضحة وموضوعية تراعي نتائج الانتخابات والنجاعة، وإعداد البرنامج الحكومي، وتنصيب الحكومة والحصول على الثقة؛
- تسهيل مقروئية الهيكلة الحكومية والاختصاصات المخولة للقطاعات الوزارية بالنسبة للمواطن، وذلك بتقليص عدد الوزراء والقطاعات الوزارية، والحد من تداخل الاختصاصات الذي يحول دون إعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- التوضيح والتمييز الإجرائي بين ما يدخل في مجال التشريع وما هو تنظيمي من اختصاص السلطة التنفيذية؛

د. تقليص المدة الزمنية بين لحظة اتخاذ القرار، وطنيا أو ترابيا، ولحظة أجرأته وتطبيقه

ذلك أن جودة القرار تُقاس بأثره الإيجابي الملموس على معيش المواطن. وكلما تم تسريع استتباع القرار السياسي بمقتضيات تشريعية وإجراءات تنظيمية ملائمة لحاجيات واقع الحال، كلما تعززت ثقة المواطن في مصداقية الفعل السياسي والتمثيلي.

وفي هذا الصدد، لا بد من مراعاة المبادئ والتوجهات التالية:

- تقوية الاستقرار القانوني الذي يعطي المنظورية ويؤمن العلاقات والتعاملات على المدى الطويل، وذلك من خلال العمل بالقوانين الإطار؛
- بناء النصوص القانونية والتنظيمية على أساس الثقة المسبقة في المواطن، وليس على أساس سوء النية؛
- إعداد القوانين مرفقةً بنصوصها التطبيقية حتى يمكن تطبيقها مباشرة عند نشرها في الجريدة الرسمية؛
- وضع مساطر وآجال خاصة ببعض القوانين الاستعجالية لمواجهة ظروف طارئة لا تنتظر التأخير؛
- تبسيط مقروئية القوانين وقابليتها للتطبيق، مع تحييد سلطة العنصر البشري عند إنفاذها؛
- تقوية درجة مقبولية القوانين لدى المواطن من خلال الإنصات والتفاعل الفوري مع مطالبه المشروعة، وإنضاج النقاش العمومي حول مضامينها داخل المؤسسات المنتخبة وفضاءات الحوار والتشاور، مع إعطاء دفعة قوية لآليات المبادرة التشريعية.

5 – المحاور الأساسية لمشروع حزب الاستقلال حول النموذج التنموي الجديد

من أجل القيام بالقطائع وتحقيق الانتقالات الكبرى التي ينادي بها حزب الاستقلال من أجل نموذج تنموي جديد كفيل بتحقيق العدالة والإنصاف والمساواة، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتقوية التماسك الاجتماعي، والنهوض بالطبقة الوسطى وبالإنسان المغربي عموما، فإن الحزب يقترح في تصوره للنموذج محاور العمل التالية:

1 – **حكامة فعالة بعمق ترابي وتشاركي؛**

2 – **جعل التشغيل في صلب السياسات العمومية والقرارات الاقتصادية؛**

3 – **تحسين جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني؛**

4 – **الانخراط الإرادي في الثورة التكنولوجية؛**

5 – **مكافحة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية وتقوية وتوسيع الطبقة الوسطى؛**

6 – **تأهيل المقومات الأساسية للتنمية البشرية المستدامة.**

المحور الأول : حكامة فعالة بعمق ترابي وتشاركي

يعتبر حزب الاستقلال أن قدرة بلادنا على تنزيل الأولويات والاختيارات على أرض الواقع وبالفعالية والنجاعة اللازمتين لبلوغ الأهداف، وذلك بالاستناد إلى المبادئ والمؤسسات الديمقراطية وبالعمل على تعزيزها، لا تقل أهمية عن النموذج التنموي نفسه، فغياب القدرة على التنزيل والتفعيل قد يجعل أحسن النماذج التنموية دون جدوى، خصوصا أن ضعف الحكامة له انعكاس سلبي على الاقتصاد الوطني ويعطل وتيرة النمو.

ويرى حزب الاستقلال أن نجاح السياسات العمومية، رهين بمدى اعتماد حكامة جيدة قادرة على ترجمة الاستراتيجيات إلى برامج عمل ناجعة وفعالة على أرض الواقع وتحدث الأثر المتوخى منها على المعيش اليومي للمواطن.

إن الحكامة الجيدة ينبغي ان تستوعب منظومة من القيم المعيارية الكفيلة بتحسين الأداء والرفع من المردودية، ومنها الشفافية، والتشاركية، والنجاعة والتقييم وتقديم الحساب، وفي هذا الإطار ومن أجل تطوير الحكامة ببلادنا، نقترح ما يلي:

- وضع وبلورة رؤية استراتيجية طويلة المدى تحدد الأهداف والركائز الاستراتيجية التنموية لبلادنا، وعدم رهنها بالتقلبات الظرفية، وضمان اندماجها والتقائية برامجها وتكامل أهدافها؛
- وضع المخططات الاستراتيجية بعمق ترابي وصياغتها وفق مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المحلية والجهوية، والانتظارات الفعلية للمواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛
- جعل خدمة المواطنين في صلب التخطيط الاستراتيجي، وضمان الاستفادة الفعلية من الخدمات ذات الجودة العالية وفق تعاقدات بين القطاع العام والقطاع الخاص، أو القطاع العام والجماعات الترابية والمجتمع المدني؛
- صياغة هندسة جديدة للمرافق العمومية بالشكل الذي يحد من تضخمها، ويعقلن أداء مهامها في إطار رؤية مندمجة تضمن تكامل و نجاعة وفعالية الأداء العمومي، وإصدار ميثاق المرفق العمومي، وميثاق المرفق الترابي من أجل ضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطنات والمواطنين، والوفاء بالالتزامات المعلنة؛

- الرفع من القدرات التدبيرية للإدارات العمومية، وتطوير وتحفيز الكفاءات والخبرات، ومراجعة القانون المتعلق بالتعيينات في المناصب السامية بإعمال مبدأي الاستحقاق والكفاءة، وتقدير الموارد البشرية الممارسة في الإدارة في تولي مناصب المسؤولية بها؛
- تحديد وتدقيق الاختصاصات بين السلطات والمجالس المنتخبة بالشكل الذي يضمن التكامل وعدم التداخل ويقلل من تنازع الصلاحيات، ويرفع من وتيرة الأداء. مما سيسمح بتحسين تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة على قواعد واضحة، مع إيجاد الآليات الضرورية للقيام بذلك بكيفية ناجعة ومستمرة؛
- وضع الآليات الوطنية والترابية لتدبير الأزمات، ترتكز على اليقظة الاستراتيجية، وتحليل المعطيات وصياغة الرؤية الاستباقية، للوقاية من المخاطر، وإحكام التنسيق في التدخلات الميدانية؛
- تقوية المؤسسات والآليات القانونية والإجراءات المسطرية والقضائية اللازمة لوضع حد لمظاهر الفساد ومحاربة الرشوة والمحسوبية بكيفية جذرية، والتقليص من السلطات التقديرية للإدارة، وذلك بتحسين مقروئية القوانين والقواعد الإدارية وتوطيد الشفافية وتبسيط وتقليص المساطر، والانتقال إلى الرقمنة الكلية للإدارات والمرافق العمومية وشبه العمومية.

المحور الثاني: جعل التشغيل في صلب السياسات العمومية والقرارات الاقتصادية

يعتبر حزب الاستقلال التشغيل محركا أساسيا للتنمية وللتطور الاقتصادي، ومحورا لا غنى عنه في أي استراتيجية تنموية. ويظل رهان الشغل ببلادنا معضلة مستعصية تتطلب تضافر جميع الجهود الوطنية لتجاوزها، ويأتي في مقدمتها الدور الحيوي للسلطات العمومية والمؤسسات المنتخبة، والمساهمة الوطنية للقطاع الخاص والمجتمع المدني. فالسلطات العمومية مطالبة بإدراج الشغل ضمن سلم الأولويات وجعله العامل الرئيسي والحاسم في السياسات العمومية والقرارات الاقتصادية، عبر اعتماد سياسة تشغيلية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار تقوية وتجويد محتوى ومضامين الشغل في النمو وإقرار تدابير تحفيزية لتشجيع القطاع الخاص على لعب دوره في تنشيط الاقتصاد الوطني والمساهمة في التنمية من خلال تعزيز الاستثمار وخلق فرص الشغل لامتصاص بطالة خريجي الجامعات والمعاهد العليا من حاملي الشواهد العليا.

وهذا يطرح إشكالية العلاقة بين التعليم والتكوين والشغل ومدى قدرة نظامنا التعليمي والتكويني على تلقين ونقل المهارات العلمية والتقنية الملائمة لسوق الشغل لشبابنا في مسارهم الدراسي والتكويني، للاستجابة لمتطلبات السوق والتكيف مع الاحتياجات المتطورة للاقتصاد لوطني.

ففي ظل محدودية وقع السياسات العمومية للتشغيل، يبقى الرهان على القطاع الخاص المدعم بالتحفيزات للمساهمة في إنعاش التشغيل وعلى الجامعات ومعاهد التكوين لتكييف برامجها وتكويناتها مع سوق الشغل ومتطلباته الحالية والمستقبلية، كما يبقى الرهان على تحول الجهات إلى أقطاب تنموية وأحواض للشغل للمشاركة في هذا المجهود الوطني.

ومساهمة من حزب الاستقلال في بلورة منظور وطني حول التشغيل، فإنه يقترح التدابير التالية:

- جعل التشغيل الهدف الأول للسياسات العمومية من خلال ربط التحفيزات التي تقدمها الدولة بتوفير فرص الشغل، مع وضع سياسة مندمجة للتشغيل تنجزها الدولة بشراكة مع الجماعات الترابية؛
- إعادة تقييم القدرات الحقيقية لخلق فرص الشغل للاستراتيجيات القطاعية الحالية، سواء المُصدّرة أو غير المُصدّرة، ومراجعتها بهدف الرفع من قدرتها التشغيلية؛

- تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة والناشئة على إحداث فرص الشغل والتشغيل الذاتي، مع وضع برنامج للنهوض بها وتطويرها وتقوية اندماج سلاسل الإنتاج والنسيج المقاولاتي؛
- وضع مخطط للنهوض بأوضاع الشباب دون مؤهلات ودون شغل وتمكينهم من القدرات اللازمة من تربية مواطناتية وتأهيل مهني وتقوية مهاراتهم لتيسير اندماجهم في المجتمع وفي سوق الشغل؛
- إطلاق عملية للتعبئة الوطنية للشباب العاطل بهدف تشغيله في إطار خدمة مدنية من نوع جديد، تتركز على الانخراط في أوراش المنفعة الجماعية.

المحور الثالث: تحسين جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني

يعتبر حزب الاستقلال أن ما تنعم به بلادنا من أمن واستقرار داخلي وسمعة وثقة على المستوى الدولي يشكل رأسمالا لاماديا من شأنه المساهمة في تحسين جاذبية الاقتصاد الوطني والمساعدة على توفير شروط تنافسية، كما أن وقع أوراش الإصلاحات الكبرى التي أطلقها جلالة الملك سيكون عاملا مؤثرا في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني وقاطرة للنهضة التنموية ببلادنا.

ولربح هذا الرهان، يرى حزب الاستقلال ضرورة اعتماد سياسة اقتصادية عمومية مندمجة، تأخذ بعين الاعتبار الضمانات القانونية والقضائية الضرورية لإرساء مناخ سليم للأعمال، وكذا مؤهلاتنا البشرية ومواردنا الطبيعية وقدراتنا في مجال الإبداع والابتكار.

إن الإقلاع الاقتصادي ببلادنا يتطلب تجاوز الإكراهات التي تكبح تطوره وتوفير شروط بيئة صحية لتقوية وتحسين جاذبيته وتنافسيته وفي مقدمتها المنظومة القانونية الحمائية وتعزيز الأمن القضائي وتكريس آليات الحكامة والتخليق والتحفيزات المشجعة على الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال بما يتطلبه ذلك من تحرير الإنتاج والمقاولة من القيود والممارسات المخلة بالمنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص وغيرها من مظاهر الفساد.

ولوضع قواعد متينة لسياسة اقتصادية طموحة وواعدة تمكن اقتصادنا من تحسين جاذبيته وتنافسيته، يقترح حزب الاستقلال بعض التدابير التالية:

- توفير الأمن القانوني للمنعشين الاقتصاديين لبناء علاقة الثقة بين الإدارة والمقاولات، وذلك بالعمل على تبسيط المساطر الإدارية الخاصة بالمقاولات، وأداء ما بذمة الدولة من ديون مستحقة لها فضلا عن ضرورة تسريع البت في المنازعات مع الإدارة؛
- إيجاد حلول للإكراهات المرتبطة بالوعاء العقاري على المستوى الجهوي والتخفيف من كلفته، للمساهمة في تحفيز وإنعاش المشاريع الاستثمارية المتلائمة مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للجهات؛
- تطوير دور المراكز الجهوية للاستثمار من شبابيك للمساطر وللإجراءات إلى وكالات جهوية لإنعاش وتنمية الاستثمارات والمقاولة بتنسيق تام مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار والتصدير على المستوى الجهوي بشكل يجعل كل مركز جهوي للاستثمار يتدخل لإنعاش جهته في إطار أهداف محددة مسبقا على مستوى القرار الجهوي؛
- منح تحفيزات ضريبية واجتماعية للمقاولين الشباب والمقاولات الناشئة ولمُنقذي المقاولات التي تعاني من صعوبات، وإيلائهم نفس العناية والاهتمام المقدمة لحاملي المشاريع الكبرى؛

تحرير الطاقات وتطوير المبادرة الخاصة وإنعاش روح المقاولة وتعزيز قدراتها على الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية.

المحور الرابع : الانخراط الإرادي في الثورة التكنولوجية

لقد غزت التطورات التكنولوجية الحديثة كل مناحي الحياة سواء المتعلقة بالتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية أو الثقافية، أو حتى الجيوسياسية والأمنية والعسكرية، وأصبح الاستخدام الأمثل للطفرة التكنولوجية ودمجها في خطط التنمية الوطنية والإنعاش الاقتصادي وتطوير برامج التعليم والتكوين واقتصاد المعرفة وتحديث الإدارة، ملازما لتقدم الدول وازدهار اقتصاداتها.

ويثمن حزب الاستقلال ما سجلته بلادنا من خطوات هامة في هذا المجال، من قبيل الإدارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي، والطاقات المتجددة، والاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، والقطار فائق السرعة (البُراق)، ويعتز بالاستغلال الذكي والنافع لتكنولوجيا الأقمار الصناعية من خلال إطلاق قمرين صناعيين محمد السادس «أ» ومحمد السادس «ب» لمراقبة التغيرات المناخية ورصد الأنشطة الزراعية ومراقبة حدود بلادنا ومياهها الإقليمية.

وإذا كانت بلادنا قد انخرطت في هذه التحولات التكنولوجية بإرادة وطنية معلنة لجعل التكنولوجيا الحديثة قاعدة للإقلاع الاقتصادي وقوة دافعة للتنمية المستدامة، فإنها لم تستنفد بعد كل منافع ومزايا وإمكانات الثروات التكنولوجية ولازال ينتظرها عمل الكثير لتحقيق الطموحات المنشودة.

لذلك فإن حزب الاستقلال من منطلق إيمانه بدور التكنولوجيا في تحقيق التنمية، يؤكد على أهمية مواصلة بلادنا لإدماج التكنولوجيات الحديثة في مختلف الميادين الاقتصادية، والصناعية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية؛ وعقلنة استخدامها والتحلي بحس الرصد والذكاء التكنولوجي واليقظة والاستباقية في التفاعل ومواكبة التحولات المطردة في هذا المجال.

لأجل ذلك، يقترح حزب الاستقلال ما يلي:

- إعداد وتطبيق استراتيجية وطنية تمكن من مواكبة بلادنا وتفاعلها مع التحولات التكنولوجية: يكون الهدف منها تتبع وتحليل الثورات التكنولوجية وتحديد الاختيارات التي تحدد تموقعنا كمستعمل وفاعل في هذه التكنولوجيات، بناء على مكامن قوتنا من جهة، وعلى رهانات التنمية التي نختارها، من جهة أخرى؛
- الرفع من المجهود الوطني في مجال البحث والتطوير والابتكار ليصل إلى 3% من الناتج الداخلي الخام مع العمل على تنظيم هذا البحث بطريقة أكثر عمقا واستهدافا باعتباره رافعة أساسية للتنمية، وتوجيه المجهود الوطني في خدمة الإبداع والابتكار الرقمي، وتجويد التكوينات والمضامين، والارتقاء بالتعليم العالي لتمكينه من لعب دوره في التطور التنموي ببلادنا؛
- توفير كفاءات من المستوى العالي في مجال البحث التكنولوجي في الميادين ذات القيمة المضافة العالية، بالنظر لأهمية العنصر البشري ودوره الحاسم في تطوير المحيط التكنولوجي، ولكون الكفاءات المتخصصة هي المؤهلة لإحداث الطفرة النوعية اللازمة وتحقيق التقدم المنشود في هذا المجال؛
- جعل رقمنة الإدارة «مختبرا وطنيا» للبحث ووسيلة للتنمية التكنولوجية، وذلك لتنمية الإبداع والكفاءات المغربية في ميدان التكنولوجيات الرقمية.

المحور الخامس : مكافحة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية وتقوية وتوسيع الطبقة الوسطى

في إطار المنظور التعادلي المتجدد الذي يتبناه حزب الاستقلال، فإن أولويات النموذج التنموي الجديد ينبغي أن تنصب على تحقيق التماسك المجتمعي بضمان الإنصاف والعدالة الاجتماعية والمجالية، وصيانة حقوق الاجيال المقبلة، وتقوية منظومة القيم المشتركة التي تجسدها الإنسية المغربية.

لذلك فإن السياسات العمومية ينبغي أن تستهدف تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، من خلال محاربة الفقر وتوسيع وتقوية الطبقة المتوسطة، وتنويع وسائل الارتقاء الاجتماعي وضمان الحماية الاجتماعية لجميع فئات المجتمع .

ونعتبر أن الطبقة الوسطى هي صمام الأمان بالنسبة للاستقرار والسلم الاجتماعي، إذ كلما توسعت هذه الطبقة كلما تقلصت الفوارق و تراجعت هوامش الفقر والهشاشة، حيث تشكل الطبقة الوسطى محركا أساسيا للتنمية و شريكا أساسيا في التعبئة والمشاركة، وفي تفعيل وإنجاح الإصلاح والتطور الديمقراطي والسياسات العامة، هذا بالإضافة إلى أدوارها المهمة على مستوى التأطير والتوعية والابتكار والإنتاج الفكري والثقافي.

وعليه، فإن حزب الاستقلال يقترح ما يلي:

- وضع سياسية مندمجة متعددة الأبعاد للنهوض بالطبقة الوسطى (على سبيل المثال في النقل والسكن والسياحة والولوج إلى الثقافة والترفيه) وتعميق الإحساس بالانتماء إلى هذه الطبقة، وتبديد المخاوف على مستقبلها؛
- تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، وذلك من خلال تحسين دخل الأسر برفع الأجور وتخفيف الضغط الجبائي، والتقليص من تكاليف المعيشة المنهكة للقدرة الشرائية، بضمان شروط المنافسة الشريفة وتقوية آليات مراقبة الأسعار؛
- العمل على التقليص من ثقل وكلفة التضامن الأسري والعائلي لدى أسر الطبقات المتوسطة، وذلك بتعزيز آليات الحماية الاجتماعية من تغطية صحية وتقاعد وأنظمة تكميلية مع تقوية الدعم الاجتماعي وتوجيهه لفائدة المعوزين/ العاطلين/ ذوي الإعاقة/ الطلبة، وهو ما سيمكن من تحقيق الادخار الذي يعتبر من المواصفات الأساسية التي تتميز بها الطبقة الوسطى؛
- سن سياسة واضحة لمحاربة التوريث الجيلي للفقر، وتوفير أسباب ووسائل الارتقاء الاجتماعي كالتعليم الجيد، والخدمات الصحية ذات الجودة، والتشغيل اللائق....؛
- وضع برامج للدعم والاستهداف المباشر للأسر الفقيرة والمعوزة، وذلك بتفعيل السجل الاجتماعي الوطني، وإعادة هندسة الهيئات المتدخلة في برامج الحماية والدعم الاجتماعي، مع ضمان انخراط هذه الأسر في برامج تقوية القدرات التعليمية والتقنية، والعمل المواطناتي، ومساعدتهم على القيام بالأنشطة المدرة للدخل.

المحور السادس : تأهيل المقومات الأساسية للتنمية البشرية المستدامة

نعتبر في حزب الاستقلال أن النموذج التنموي الجديد يتطلب التركيز على صياغة رؤية جديدة للسياسات العمومية تزاوج بين مفهومي التنمية البشرية والتنمية المستدامة نظرا للارتباط الجدلي بين رهاناتهما الآنية والمستقبلية.

لهذا فإن النهوض بالإنسان المغربي والارتقاء به وتثمين الرأسمال البشري وضمان مستقبل الأجيال المقبلة على جميع المستويات، يتطلب ما يلي:

- **تعليم ملائم وخدمة صحية ذات جودة:**

• تطوير المنظومة التربوية والتعلمية، للقيام بدورها في الارتقاء الاجتماعي لكل فئات المجتمع، والمساهمة في تقليص الفوارق الاجتماعية، وتربية الناشئة على قيم المواطنة المسؤولة، وإذكاء روح الانتماء إلى الوطن، وتقوية مقومات الهوية، مع توفير كل الشروط اللازمة للولوج إلى المعرفة؛

• العمل على استعادة الدور الريادي للمدرسة العمومية وضمان جودة التعليم خصوصا الأولي والابتدائي والإعدادي، واسترجاع الثقة فيها، حتى تستوعب جميع الفئات الاجتماعية، تعزيزا لتكافؤ الفرص والتماسك والتمازج الاجتماعيين؛

• النهوض بالجامعة المغربية وبمناهجها التدريسية ومسالكها التكوينية، لتضطلع بأدوارها المستقبلية فيما يتعلق ببناء القدرات والخبرات الضرورية والانخراط في مجتمع المعرفة لبناء مستقبل المغرب على الصعيدين الوطني والجهوي؛

الارتقاء بالبحث العلمي وإيلائه أهمية كبرى باعتباره من المداخل الأساسية لتحقيق التطور المنشود، وذلك بالرفع من ميزانيته إلى نسبة 3 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وإحداث مراكز ومختبرات للبحوث والدراسات العلمية الدقيقة والتطبيقية، والعلوم المستقبلية؛

• إصلاح شامل لهيكلة المنظومة الصحية وتجويد أدائها في إطار تعزيز تغطية التراب الوطني بالمؤسسات الصحية وفق خريطة صحية منصفة وملزمة للقطاعين العام والخاص، وتحسين حكامة القطاع، مع تقوية الضبط والمراقبة وإعطاء عناية خاصة للمناطق الجبلية والقروية؛

• استكمال ورش التغطية الصحية الأساسية والمتعلقة بالتأمين الإجباري الأساسي على المرض وضمان فعاليتها وتحسين نجاعتها لتشمل كل الفئات، وذلك بما يلائم بين العرض الصحي وتوسيع هذه التغطية، والعمل على تقليص كلفة النفقات الصحية بالنسبة للأسر؛

• تأهيل المنظومة الوطنية للمستعجلات وهيكلتها وتزويدها بالوسائل البشرية والمادية الضرورية للنهوض بمهامها بشكل يجعلها مكملة للمصالح الاستشفائية الأخرى، وتوضيح علاقتها بباقي المتدخلين، مع تمكينها من مساطر العمل والوسائل الذاتية التي تسمح لها بتدبير مستقل عن باقي مصالح المستشفى؛

• سن سياسة دوائية تلبي الاحتياجات الصحية والاقتصادية من خلال ضبط وتقنين قطاع الأدوية والمستلزمات الطبية، وضمان جودة وسلامة وفعالية الأدوية ودقة المعلومات عنها، وتطوير الأدوية الجنيسة.

- **فعلية المساواة والتمكين لفائدة المرأة:**

• التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة وتقوية حضورها في صناعة القرار ومساهمتها في التنمية وانخراطها في سوق الشغل؛

• ضمان فعلية التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للمرأة، ومحاربة كل أشكال التمييز، والصور النمطية وتحسين صورتها في وسائل الإعلام، ووضع برنامج خاص للنهوض بالمرأة في العالم القروي؛

تقوية مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية وإدماج مبدأي المساواة والمناصفة في البرامج والهياكل المقررة؛

- سياسة مندمجة ومدمجة للشباب:

نعتبر في حزب الاستقلال أن العجز المطرد في إدماج الشباب ببلادنا من المؤشرات الأساسية الدالة على انحسار النموذج التنموي الحالي، لا سيما فيما يتعلق بالتعليم والتكوين والتشغيل وإطلاق مشاريع المستقبل والنجاح بالنسبة للشباب.

ومما يزيد في تعميق هشاشة الشباب المغربي هو عدم قدرة السياسات العمومية المعنية على مواكبة الحاجيات الجديدة لهذه الفئة الحيوية في ضوء التحولات الديمغرافية والحقوقية والثقافية والتواصلية المتسارعة في السنوات الأخيرة، وهو ما يساهم في تفاقم الشعور لدى الشباب بالتهميش والإقصاء، اجتماعيا واقتصاديا، وتأزيم روابط الانتماء إلى الوطن.

وانطلاقا من قيم حزب الاستقلال ومرجعيته التعادلية لا ننظر إلى الشباب من زاوية العبء والكلفة واستراتيجية تقليص المخاطر، وإنما نعتبره فرصةً لا سيما وبلادُنا تعيش اليوم المرحلة الأخيرة في انتقالها الديمغرافي، وطاقة واعدة وخزانا للقدرات التي ينبغي رعايتُها وتطويرُها بالتأطير والمواكبة وإتاحة الفرص التي تحتاجها.

وفي هذا الصدد، نؤكد على أن النموذج التنموي الجديد الذي نتطلع إليه ينبغي أن يستهدف الشباب بسياسة عمومية مندمجة ومُدمِجة، كما يتعين عليه أن يراهن على الشباب كحامل لهذا النموذج وللاستراتيجيات والسياسات التي ستنبثق عنه، واستثمار الذكاء المغربي وتحفيز الإبداع والابتكار لمواكبة واستباق حاجيات المجتمع.

ونُقدّرُ في حزب الاستقلال أن المضي في هذا التصور يقتضي تثمين مسالك العمل التالية:

- وضع الآليات الكفيلة بإشراك الشباب في صناعة القرار العمومي من خلال تفعيل وتقوية المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، وفي تقييم السياسات العمومية وفي الولوج إلى مناصب المسؤولية، والمساهمة الفعالة في مؤسسات الحوار المدني والديمقراطية التشاركية على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي؛
- وضع سياسية عمومية لإدماج الشباب في الفعل المواطناتي عبر نشر ثقافة المواطنة والحقوق والواجبات، ووضع البرامج الحاملة لقيم التضامن والتطوع مع العمل استعادة ثقة الشباب في الحياة السياسية، وتقوية مشاركته في الشأن العام محليا ووطنيا؛
- التمكين الاقتصادي للشباب، وتنمية روح المبادرة والثقافة المقاولاتية لديهم، وضمان استفادتهم من المقدرات الاستثمارية ومن الصفقات العمومية، مع العمل على المواكبة القانونية والتقنية والمالية لمبادراتهم ومشاريعهم؛
- سن سياسة مندمجة للشباب بجعله هدفا رئيسيا للسياسات العمومية وضمان التقائية هذه الأخيرة وإعادة صياغة الأولويات، ووضع منظومة لدعم وتحفيز الشباب، وتحرير الطاقات عبر الاستثمار الأمثل لمواهبهم وقدراتهم الإبداعية؛
- توفير عرض ترابي متنوع ومنصف متنوع للخدمات الموجهة للشباب في مجالات التكوين والثقافة والرياضة والسياحة والترفيه، وتسهيل الولوج إليها بشروط تفضيلية؛

• وضع خطة وطنية لمعالجة ومواجهة المخاطر المحدقة بالشباب، وتحصينه من تهديدات الإدمان والتطرف والإجرام.

- تدبير مستدام للموارد النادرة:

• الأخذ بعين الاعتبار أبعاد التغيرات المناخية في وضع النموذج التنموي الجديد وآثارها المحتملة على الإنسان والاقتصاد الوطني؛

• ضرورة إدماج الأبعاد المرتبطة بتدبير الندرة، والتثمين الأمثل للموارد، وضمان الاستدامة، عند صياغة السياسات والبرامج العمومية؛

• إعطاء أولوية قصوى لسياسة الماء ضمن سلم الأولويات الوطنية لتدارك التأخر الحاصل واسترجاع السبق الذي كان يتميز به المغرب في هذا القطاع الحيوي بمواصلة سياسة السدود للرفع من المخزون الوطني من الماء، والتركيز على الاقتصاد في استعماله، ومعالجة المياه العادمة وتحلية مياه البحر، وتطوير البعد التضامني بين الجهات في هذا المجال الحيوي، وإعداد الآليات الاستباقية والتدبيرية للأزمات المحتملة؛

• إدراج التنمية المستدامة في المخططات التنموية الجهوية وتطوير الاقتصاد الأخضر والأزرق؛

• وضع منظومة تربوية بيئية لتوعية المواطن والفاعلين الاقتصاديين، ونشر ثقافة بيئية كفيلة بترسيخ السلوك البيئي المسؤول وذلك بانخراط وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والمساجد والمجتمع المدني.

خاتمة

وفي الختام، يحدونا العزم في حزب الاستقلال لكي نجعل جميعا من هذه المحطة المتعلقة ببلورة النموذج التنموي الجديد مناسبة حقيقية للحوار الوطني الخلاق والمسؤول بمشاركة جميع فعاليات الطيف السياسي والمجتمعي ببلادنا، وأن يثمر الحوار عن مخرجات في مستوى طموحات وانتظارات المواطنات والمواطنين، وجديرة بأن تنتقل ببلادنا إلى عتبة أعلى في مسارها الديمقراطي والتنموي. ولتحقيق هذه الغاية، نؤكد مرة أخرى على ضرورة:

اعتبار النموذج التنموي مشروعَ مجتمع ككل، يعني جميع الشرائح والفئات والقوى الحية، وفي مقدمتها المواطن والشباب خاصة؛

إضفاء المعنى على هذا التحول وإعطاؤه مضمونا حقيقيا، وذلك حتى ينخرط المواطن والفاعل معا في المشاركة في هذا الورش، ويتملكا مخرجات الحوار الوطني، ويقتنعا بأن الانتقال إلى نموذج تنموي جديد يعني حياة أفضل، وفرصا أكثر، وفوارق أقل؛

استحضار روح التوافق الإيجابي بما يُحصّن المكتسبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويُمَكِّن من إبرام تعاقدات جديدة في إطار المشروع المجتمعي الوطني كما يحدد مقوماته دستور المملكة؛

دعم المسار التوافقي والتشاركي في بلورة النموذج التنموي الجديد، بتضمين ما سيتمخض عنه من توجهات واختيارات وإصلاحات كبرى، في قانون إطار بمثابة ميثاق لتعاقد مجتمعي جديد يصادق عليه المجلس الوزاري والمؤسسة التشريعية.

الفهرس

تقديم 3

1 – السياق العام لمشروع حزب الاستقلال حول النموذج التنموي الجديد 5

2 – منهجية الإعداد والإشكالات الكبرى المؤطرة 7

– لجنة خاصة لإعداد تصور الحزب 7

– توسيع دائرة التداول والتشاور 8

– أي حدود للنموذج التنموي الحالي ؟ 8

– أزمة ثقة مركبة 9

– تداعيات السياق الدولي 10

3 – مشروع تعادلي متجدد حول النموذج التنموي الجديد 11

– إضفاء المعنى السياسي على النموذج التنموي 11

– قطائع وانتقالات 12

4 – مداخل أساسية للانتقال إلى النموذج التنموي الجديد 15

ا . مواصلة الإصلاح السياسي والمؤسساتي والدستوري 15

ب . إعطاء دينامية جديدة للديمقراطية التمثيلية 16

ج . تحديد مسؤوليات المؤسسات المنتخبة والتمثيلية لضمان نجاعتها وتسهيل مقروئيتها بالنسبة للمواطن 17

د . تقليص المدة الزمنية بين لحظة اتخاذ القرار ، وطنيا أو ترابيا ، ولحظة أجرأته وتطبيقه 18

5 – المحاور الأساسية لمشروع حزب الاستقلال حول النموذج التنموي الجديد 19

المحور الأول : حكامة فعالة بعمق ترابي وتشاركي 19

المحور الثاني : جعل التشغيل في صلب السياسات العمومية والقرارات الاقتصادية 20

المحور الثالث : تحسين جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني 21

المحور الرابع : الانخراط الإرادي في الثورة التكنولوجية 22

المحور الخامس : مكافحة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية وتقوية وتوسيع الطبقة الوسطى 22

المحور السادس : تأهيل المقومات الأساسية للتنمية البشرية المستدامة 23

خاتمة 27